اقتصاد

١٠٠ مشروع مطروح للاستثمار على الشركاء الدوليين منهم ٤٠ مشروعاً إستراتيجياً

خميس: أحب المثالية في العمل ومطلوب توحيد الرؤية حول المشاريع الاستثمارية

خليل: مواد إحلال المستوردات تغطي ٨٠ بالمئة من مستوردات القطاع الخاص

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أنه آن الأوان اليوم لأن تثمر الجهود التي تبذلها الحكومة وجهاتها على مدار الساعة لجهة المشاريع المطروحة للاستثمار، بحيث يتم اختيارها وفق الأولوية التي تحقق الفائدة على الصعيد الوطني.

وخلال اجتماع أمس لمناقشة مصفوفة المشاريع الاستثمارية المقترح طرحها على شركاء التعاون الدولي ومشاريع إحلال بدائل المستوردات قال خميس: «بدأنا خطوات مهمة لاستقطاب رجال الأعمال الشرفاء من السوريين المغتربين».

وشدّد على أهمية أن يكون هناك متابعة حثيثة كل ١٥ يوماً لمعرفة مجريات المشاريع المطروحة للاستثمار، وأن تكون أضابير المشاريع جاهزة، تتضمن الدراسة الكاملة لكل مشروع والجدوى الاقتصادية له، وموقعه.. وغيرها من المعلومات التي تحدد هوية المشروع بأدق التفاصيل، على أن يتم التركيز على المشاريع الخدمية ومشاريع الطاقة وإعادة تأهيل البنى التحتية التي دمرها الإرهاب، والأهم تحديد الآلية التي سيتم من خلالها طرح المشاريع الاستثمارية الضخمة على المستثمرين المغتربين.

وأوضح خميس أنه يحب المثالية والجودة العالية في العمل، داعياً إلى توحيد رؤية الحكومة تجاه المشاريع الاستثمارية، خاصة وأن هناك خطوات ليست كاملة، وقال: «نحتاج إلى المزيد من المتابعة في الجهات والوزارات المعنية، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد جهود تبذل من الجميع».

وبين أن هيئة الاستثمار هي المحرك الأساسي لتكون صلة الوصل بين الوزارات والقطاع الخاص، منوهاً بأهمية عمل الهيئة كمحرك للحكومة لجهة طرح كافة الأوراق المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، وتحديد الحوافز التي تهم كل مشروع، لافتاً إلى أن المنطلق الأساسي لتحديد المشاريع المراد طرحها للاستثمار هي الوزارات المعنية من خلال تحديد حاجتها للمشاريع المراد تنفيذها على المستوى القريب والمتوسط والبعيد.

١٠٠ مشروع

بيّن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني أن مصفوفة المشاريع الاستثمارية المطروحة على شركاء التعاون الدولي تتضمن أكثر من ١٠٠ مشروع، يوجد منها ٤٠ مشروعاً إستراتيجياً جاهزاً للاستثمار، وهذه تتضمن ١٥ مشروعاً لها الأولوية بالتنفيذ، ويتم العمل على ذلك.

وأشار إلى أن هناك مشاريع مقترحة للاستثمار لا ترتقي لأن تكون مشاريع تعاون دولية تطرح على شركاء دوليين، لكونها مشاريع صغيرة غير إستراتيجية، مشيراً إلى أن بعضها لن يلقى القبول لدى الشركاء الدوليين نظراً لعدم تمتعها بالمحفزات المطلوبة موضحاً إلى أن الهيئة اعتمدت مجموعة من المعايير لتصنيف المشاريع مع كل من روسيا وبيلاروسيا والهند وإيران لذلك لابد من وضعها موضع التنفيذ لأنها ستكون عامل جذب لتنفيذ مشاريع أخرى مع شركاء دوليين.

وأشار صابوني إلى أن العقبة التي تعترض العديد من المشاريع هي دراسات الجدوى الاقتصادية التي من المفترض أن تكون دراسات لإمكانية التنفيذ.

واستعرض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل البرنامج التنفيذي لخطة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، والذي يتضمن إنتاج ٦٧ مادة، تشكل نحو ٨٠ بالمئة من قيمة مستوردات القطاع الخاص، والتي وصلت عام ٢٠١٨ إلى ما يقارب ٢,٥ مليار يورو، بحيث يركز البرنامج على تخفيف الطلب على القطع الأجنبي، وتشغيل المزيد من اليد العاملة المحلية، وتصدير المنتجات بعد تأمين متطلبات السوق المحلية.

ومن المشاريع التي تم طرحها ووضعها على سكة التنفيذ، ويمكن من خلالها الاستغناء عن الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي، مشروع معمل الخميرة، والذي من المقرر أن يبدأ بالإنتاج قريباً، إذ إن هناك ٢٠ مليون يورو تدفع سنوياً لاستيراد حاجتنا من مادة الخميرة سيتم توفيرها قريباً مع إقلاع معمل الخميرة الذي يعتبر المعمل الأول من مشاريع إحلال بدائل المستوردات، كلفته التقديرية ٣٠ مليون دولار، ومن المحفزات الممكن تقديمها لهذا المشروع تخفيض الرسوم المفروضة على استيرادها من ١٠ بالمئة إلى ١ بالمئة، بعد إعفائه من الرسوم غير الجمركية، والإبقاء على الرسم الجمركي فقط، وتسعير المنتج النهائي لمصانع الخميرة وفقاً للتكاليف الفعلية وعدم فرض أية أسعار إدارية على المنتجين، والأهم العمل على ضبط التهريب والتدقيق في بيانات الخميرة التي يحاول البعض إدخالها تحت بنود مختلفة.

> صابوني: العقبة التي تعترض العديد من المشاريع هي دراسات الجدوى

إضافة إلى مشروع لإقامة معمل لتصنيع النشاء والقطر الصناعي، وهو أحد مشاريع إحلال بدائل المستوردات التي يتم العمل عليه حالياً، سوف يغنينا عن الاستيراد لمادة النشاء والقطر الصناعي، وسيوفر حاجة البلد، وسوف يعطي فائضاً للتصدير، كلفة المشروع ١٠ مليون دولار، وحجم المستوردات السنوية له تصل إلى ١٣ مليون يورو، أما المحفزات الممكن تقديمها للمشروع هي تخفيض الرسوم على مادة الذرة المستخدمة كمادة أولية للصناعة لتصبح ١ بالمئة بدلاً من ٥ بالمئة.

ومن المشاريع أيضاً مشروع معمل إطارات أفاميا بتكلفة ١٠ مليون يورو، يوفر مستوردات سنوية بقيمة ٢٠ مليون يورو، ويتطلب محفزات لجهة تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية، ورفعها على المنتج النهائي.

وأكد خليل أنه تم تقديم الكثير من التسهيلات على المستوى المالي والزمني والتراخيص الإدارية والصناعية للمستثمرين الذين يرغبون بإقامة مشاريع لإحلال بدائل المستوردات، إضافة للأولوية في تخصيصه بالأراضي في المدن الصناعية.. وغيرها من التسهيلات التحفيزية.

نتائج

خلص الاجتماع إلى جملة من القرارات، أولها وضع وثيقة محفزات واضحة من وزارة الإدارة المحلية للراغبين بالاستثمار ضمن برنامج إحلال المستوردات في المدن والمناطق الصناعية، تتضمن تسليم أرض المشروع، ومنح فترة سماح لحين بدء الإنتاج، ثم البدء بتسديد ثمنها بأقساط على مدى ٢٠ عاماً، ومحفزات ترتبط بالقروض ودعم الفوائد المقدمة لهذه الصناعات من خلال وثيقة مقدمة من وزارتي المالية والاقتصاد، إضافة إلى محفزات ترتبط بالبنى التحتية والطاقة الكهربائية من الوزارات المعنية.

وتم تكليف الوزارات المعنية بتقديم دراسة لمشاريع صناعات بدائل المستوردات المتاحة والخيارات الممكنة لاستثمارها، بحيث تتضمن هذه الدراسات التكلفة التقديرية للمشروع وحجم الطلب السنوي والمستوردات الفعلية والطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة ومدى توفر المواد الأولية واليد العاملة والبنى التحتية والخدمات اللازمة للمشاريع.

كما تم إقرار الخارطة الاستثمارية الأولية للمشاريع الاقتصادية والخدمية والتنموية المقترحة للتعاون مع الدول الصديقة على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في تلك الدول.

وتم الطلب من هيئة التخطيط والتعاون الدولي تصنيف المشاريع إلى إستراتيجية، كبيرة ومتوسطة، ووضع البرنامج التنفيذي لها وفق الأولويات، على أن يتم طرحها من خلال وزارة الخارجية والمغتربين، واجتماعات اللجان المشتركة، والتواصل أيضاً مع القطاع الخاص في الدول الصديقة مع مراعاة المقومات التنموية التي تتمتع بها كل محافظة واحتياجات القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية.

كما تقرر وضع آلية متابعة فعلية لضمان وضع المشاريع المقترحة موضع التنفيذ، بحيث تكون عامل جذب لتنفيذ مشاريع أخرى مع الشركاء الدوليين خلال الفترة القادمة، وتطوير اللجان المشتركة مع الدول الصديقة لاستقطاب رجال الأعمال بعد تقديم المحفزات اللازمة للمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل واستثمار الموارد والخبرات المحلية بالشكل الأمثل.

---

٤٦ مليار ليرة قيمة مشاريع مؤسسة الإسكان هذا العام منها ٢٥ ملياراً للسكن الاجتماعي

| صالح حميدي

صرح مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للإسكان لـ«الوطن» بأن خطة المؤسسة للعام ٢٠٢٠ تضمنت اعتمادات بقيمة ٤٦,٣ مليارات ليرة لتنفيذ مشاريع معظمها للسكن الاجتماعي، توزعت على موازنات هي الاستثمارية والادخار والسكن الاجتماعي.

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الموازنات إلى استكمال تنفيذ مشاريع السكن الشبابي وسكن العاملين في الدولة ومساكن قضاة مجلس الدولة والبرنامج الحكومي للإسكان ومشاريع سكن الادخار وسكن أساتذة الجامعات، وخصصت منها ١٣,٣ مليار ليرة للموازنة الاستثمارية، و٢٥ مليار ليرة للسكن الاجتماعي (الشعبي)، و٨٠ مليارات ليرة لموازنة الادخار السكني.

وأشار إلى أن المؤسسة أبرمت عدة عقود محاصصة على مبدأ التشاركية لتنفيذ عدد من المقاسم السكنية في الجزيرة ٢٦ في توسع مشروع دمر السكني، منها عقد مع خزانة تقاعد المهندسين السوريين لإقامة برجين سكنيين ٢ و٣، وحتى تاريخه لم تتم المباشرة بالعمل، وعقد آخر مع جمعية وزارة الأوقاف التعاونية للسكن والاصطياف لإشادة مقسمين ١ و١٨، وعقد مع جمعية نيسان التعاونية للسكن والاصطياف لإشادة المقسم ١٩ وبوشر بتنفيذ أعمال صب الجدران الاستنادية في هذين المشروعين.

وبلغ إجمالي قيم العقود الموقّعة في مختلف المحافظات ولجميع فئات المساكن، نحو ١٤٨,٨ مليار ليرة سورية حتى تاريخ ١ / ١٢ / ٢٠١٩، يشمل تنفيذ قرابة ٢٩,٤ آلاف مسكن، منها عقود مساكن بقيمة ١٢٠,٨ مليار ليرة، وعقود مرافق بقيمة نحو ٢٧ مليار ليرة، ووصلت حصة القطاع العام من إجمالي قيم العقود إلى ما يزيد على ١١٤ ملياراً بنسبة ٧٧ بالمئة.

وعلى صعيد الاعتمادات المرصدة في خطط المؤسسة لعام ٢٠١٩ والإنفاق عليها حتى ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٩، أوضح المصدر أن المؤسسة أنفقت أكثر من ٣٦ مليار ليرة من إجمالي موازنتها، بنسبة ٨٥ بالمئة، توزعت على خطتها الاستثمارية بما يقارب ١٣,٨ مليار ليرة، وعلى مشاريع السكن الاجتماعي (الشعبي) ١٧,٥ مليار ليرة، وعلى مشاريع الادخار أكثر من ٤,٧ مليارات ليرة.

ولفت إلى رفع بعض التشريعات والأنظمة خلال عام ٢٠١٩ بانتظار صدورها، منها مشروع مرسوم الملاك العددي ومشروع النظام الداخلي للمؤسسة العامة للإسكان.. وغيرها.

وختم المصدر بأن المؤسسة وضعت خطة لإنجاز المساكن الاجتماعية المكتتب عليها من خلال برامج الإسكان الاجتماعي المختلفة والمستهدفة للسكن الشبابي وسكن العاملين في الدولة والادخار من أجل السكن والبرنامج الحكومي للإسكان تنتهي هذه الخطة في العام ٢٠٢٤، وبذلك تكون المؤسسة قد نفذت أكثر من ٩٢ ألف مسكن اجتماعي منها أكثر من ٨٢ ألف مسكن بعد العام ٢٠١١.

تركيب ٢٥ صراف جديد في دمشق

للتخفيف عن الصرافات يمكنك أن تستلم راتبك من «البريد» أيضاً

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن تفعيل نحو ١٢٠٠ نقطة بيع لدى فروع ومكاتب مؤسسة البريد بخصوص توفير خيار جديد أمام الموظفين الموطّنة رواتبهم ومعاشاتهم لدى المصرف لجهة قبض رواتبهم من هذه النقاط، والتي ستكون متوفرة في مختلف مكاتب ومقرات مؤسسة البريد في المحافظات ومراكز المدن ريثما يتم توقيع مذكرة التفاهم بين المصرف والبريد التي يجري العمل على إنهائها حالياً.

وبين أنه أمام حالة الازدحام الشديد على خدمة الصرافات الآلية مع تحويل كتلة الرواتب والأجور في مطلع كل شهر اتجه المصرف لتوريد صرافات جديدة وصيانة الصرافات الموجودة، ومؤخراً سعى لخيار جديد من خلال تسليم الرواتب والمعاشات عبر مكاتب مؤسسة البريد، وذلك بتمرير بطاقة الموظف أو المتقاعد على جهاز المسح الخاص، ومن ثم تسليمه الراتب أو المعاش من دون الحاجة للتوجه للصراف في حال عدم توافره بالقرب من مكان إقامته أو عمله.

وأكد علي أن هذا الإجراء هو خيار إضافي وليس إلزامياً إذ سيكون لدى المواطن الخيار في التوجه للخيار الأكثر راحة له، سواء الصراف الآلي أم مكاتب وصالات مؤسسة البريد، منوهاً بأن خيار تسليم الرواتب عبر نقاط البيع لدى مؤسسة البريد يسهم في التخفيف عن المواطنين وتنويع الخيارات المتاحة أمامهم لاستلام رواتبهم، حيث كان يضطر بعض المواطنين للتوجه عدة مرات للصراف الآلي للتمكن من قبض كامل الأجر الشهري أو المعاش، في حين يمكنه بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ قريباً؛ من التوجه لأقرب نقطة بيع لدى مكاتب مؤسسة البريد وقبض كامل راتبه مرة واحدة.

وأشار إلى أنه إضافة لتخفيف العبء على المواطن، فمن شأن هذه الاتفاقية تخفيف حالة الضغط الكبيرة على الصرافات الآلية وبالتالي تخفيض معدلات الاهتلاك والحاجة للصيانة، خاصة وأن الكثير من الصرافات الآلية العاملة حالياً أصبحت قديمة ومتهالكة وحاجتها عالية لأعمال الصيانة.

وعلى التوازي لهذه الاتفاقية، أوضح المدير العام أن خطة التوسع في تركيب صرافات آلية جديدة مستمرة، إذ تم تركيب حتى الآن نحو ٤٠بالمئة من الصرافات التي تم توريدها مؤخراً، منها نحو ٢٥ صرافاً تم تركيبها في دمشق، خاصة في صالة المصرف بمبنى الإدارة العامة، حيث تم تركيب ١٦ صرافاً آلياً جديداً فيها، وهي قيد العمل، إضافة لتركيب صرافات في المصرف التعاوني وفرع الجامعة والمزة، وهناك العديد من الصرافات الجديدة تم تركيبها في اللاذقية وطرطوس، وحالياً في حمص، ومع بداية الأسبوع القادم سيتم بدء تركيب صرافات جديدة في درعا والسويداء والقنيطرة.

واعتبر أن مظاهر الازدحام تراجعت أمام الصرافات مؤخراً بفعل الإجراءات والآليات التي يتم العمل عليها، وهو مؤشر على تحسن خدمة الصراف الآلي في المصرف، والتي تراجعت خلال الفترة الماضية بفعل ظروف الحرب والحصار على سورية ومنع وصول قطع الإصلاح والصيانة للصرافات، إلى جانب بعض المشكلات المرتبطة بالتنفيذ اللوجستي لتغذية الصرافات.

ميده لـ«الوطن»: ٣ بواخر حمضيات سورية شهرياً إلى روسيا

| رامز محفوظ

صرح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن» بأن الزيادة في تكلفة التصدير حالياً هي أكثر ما يعيق العملية التصديرية، وخاصة عبر المنافذ الحدودية (نصيب والبوكمال)، منوهاً بأن الشاحنة التي تدخل الأراضي العراقية عبر منفذ البوكمال تكلف بين نقل ورسوم نحو ٨,٥ آلاف دولار، لذلك تم العمل على تخفيض التكلفة عبر دعم المصدّر.

وأشار ميده إلى أن دور الهيئة حالياً هو دور إسعافي، على حين يتم العمل في الحكومة على إيجاد حلول دائمة لتذليل كل العقبات أمام العملية التصديرية.

ولفت إلى أنه خلال الحرب الإرهابية على سورية فقدنا عدة أسواق تصديرية، وخاصة الأسواق الأوروبية، وهناك عقوبات اقتصادية جائرة على سورية وقيود على تصدير البضائع السورية وعلى التحويلات المالية وحركة تنقل رجال الأعمال السوريين، وهذه أيضاً من الأمور التي تعيق العملية التصديرية، مضيفاً: «نحاول حالياً دخول الأسواق الأوروبية بهدف استعادة كمية الصادرات التي كانت موجودة سابقاً».

ونوّه ميده بأنه لا ينبغي الاكتفاء بالأسواق التقليدية، ويجب أن يكون هناك دائماً أسواق جديدة واعدة، بهدف توسيع شريحة الأسواق أمام التصدير، ووصول البضائع السورية إلى أكبر عدد ممكن من البلدان.

وحول طلب استئجار بواخر لشحن البضاعة السورية المصدرة إلى روسيا، لأن البواخر المتوفرة حالياً غير مبرّدة، بيّن ميده أن هذا الأمر غير دقيق، مشيراً إلى وجود باخرة تتبع لشركة «روس لاين» ستبحر خلال أيام قليلة، ويتم تعبئتها حالياً بالحمضيات، وعلى متنها برادات، وكان أحد أسباب تأخر إبحارها إلى ميناء كيرتش في شبه جزيرة القرم الأحوال الجوية السائدة حالياً.

وأكد أنه هناك خط بحري ثابت ومنتظم بين سورية والمرافئ الروسية، ومرافئ شبه جزيرة القرم، مشيراً إلى أن باخرة روس لاين سيكون قوامها أو سعتها ٥٨ براداً، والحمولة الإجمالية للباخرة ستتجاوز ١٥٠٠ طن لكل شحنة، ومدة الشحن ٦ أيام، وسيكون عدد رحلات الباخرة ٣ شهرياً بدلاً من رحلتين، مبيناً أن هذه الباخرة التي ستحمل أول شحنة حمضيات ستنطلق خلال أيام قليلة.

ونوه بأنه خلال شهرين تم تصدير ٢١ ألف طن حمضيات فقط عبر منفذ البوكمال الذي لم يتوقف عن العمل، كذلك منفذ نصيب، مبيناً أن موسم تصدير الحمضيات مازال في بداياته، وأرقام التصدير ستكون واعدة، وكمية الصادرات ستكون غير مسبوقة هذا الموسم.